

اتِّخَاذُ المُدُنِ شَرِيكَةً: حالة كامبِلا

سامر صليبا وإنسنت سلفر

قَدِمَتْ أعدادٌ عظيمة من اللاجئين مُدُنَ غربيِّ أوروبا منذ عام ٢٠١٥، فَحَفَزَ قدومهم تأييداً عريضاً لدور حكومات هذه المدن في معالجة التَّهْجِيرِ. على أن التَّهْجِيرِ الذي يُفْضِي بالناس إلى المدن في بلاد غربيِّ العالمِ وشرقيِّه أمرٌ يصرف الوجوه إليه.

وفاتحت لجنة الإنقاذ الدولية سلطَةَ العاصِمة كامبِلا لتتشارك في الإعداد لورشة عام ٢٠١٧ متعددة أصحاب المصلحة المعنيين، مُصَوِّبَةً إلى مقارباتٍ طويلة الأمد لمعالجة التَّهْجِيرِ في المدينة. فقدم ممثل من ممثلي سلطَةَ العاصِمة كامبِلا في خلال الورشة بين يدي عرضه التقديمي، على سبيل التَّهْجِيرِ شريحةً خالية، رمَّ بها إلى إهمال ذكر اللاجئين في خطة كامبِلا الإستراتيجية. فمع أن كامبِلا تُضَيِّف على حسب التقدير ١٠٠ ألف لاجئ، لم تكن سلطَةَ العاصِمة كامبِلا تُخطِّط لتحسين القيام بواجبهم. صحیح أن سلطَةَ العاصِمة كامبِلا ملوِّمة، ولكنَّ الجمعيات الإنسانية تقاسمها اللامَّة. إذ تُضَيِّف كامبِلا اللاجئين منذ عقود من السنين، حتَّى بلغ الأمر إلى أن تستقبل أحياء الصوماليين والكونغويون اليوم القادمين الجدد من لاجئي جنوب السودان، على حين ما يزال تمويل المشاريع الإنسانية -مُذ ابتداءً به- يُقبل على مستوطنات اللاجئين في حدود أوغندا فقط.

وقد بلغ عددُ اللاجئين الذين تُضَيِّفهم كامبِلا، على ما جاء من مكتب رئيس الوزراء الأوغندي، ٩٨ ألف لاجئ و٣٠٠ لاجئ، من ٢٥ بلدًا، في شهر سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٧. هذا عدد اللاجئين المسجلين في كامبِلا، وهو غير مُشتمل على اللاجئين المسجلين في المستوطنات، مع أنَّهم يقضون من أوقاتهم في الإقامة بكامبِلا الكثير. (ونذكر هنا أن اللاجئين في أوغندا أهل لحوز الأراضي ولأن يُدعموا إن هم أقاموا في المناطق الريفية، غير أن رجاءهم أن يعملوا يميل بهم إلى الإقامة في المناطق الحضرية إقامة مُضطربة). ولا يشتمل هذا العدد أيضًا على من تُعنى بهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ أي من لهم مثل خصائص اللاجئين، ومنهم من يُسكن الأسر اللاحقة ولم يسر في طريق طلب اللجوء الرسمي. وقدَّرت سلطَةَ العاصِمة كامبِلا، مُراعياً العدد المذكورَ آنفاً، أن ٣٠٠ ألف من المقيمين في كامبِلا هم إمَّا ممن خاضوا في اللجوء وإمَّا ممن ينتسبون إلى اللاجئين.

ومع كل ذلك، نجد كامبِلا سريعةً في التوسُّع الحضري. إذ يبلغ عدد أهاليها اليوم مليوناً وثلاثة أضعاس المليون (١,٦) ويَبِّ هذا العددُ في خلال ساعات العمل فيبلغ ٣ ملايين وأربعة أضعاس المليون (٣,٨) وينمو نحواً من ٤% في كل سنة. والغالب على هذا النمو أن يحصل بكامبِلا في المناطق التي مدَّخولها منخفض أو في المناطق

ليس التَّهْجِيرِ الذي يُفْضِي بالناس إلى المدن ظاهرةً جديدة. ويعمل اليوم المجتمع الدولي مع عدد من المدن الأوروبية مُتَّخِذاً إياها شريكاً في دعم اللاجئين، على حين تُضَيِّف مدنٌ أخرى، مثل: كامبِلا، وعمان، وجمهورية أباد، من اللاجئين، أضعاف من تُضَيِّفهم تلك المدن الأوروبية، وطول الضيافة في هذه أضعاف ما في تلك، مع أن موارد هذه المدن أقل، وليس لها من الدعم الدولي مثل الذي لتلك المدن الأوروبية. وإن أُريد دعمُ المدن في جعل مجتمعاتها المحلية مُشتملة على مهجري الحضر، لزم المجتمع الدولي (ومنه الجهات الفاعلة في ميداني العمل الإنساني والإمكاني، والشركات المتعددة الجنسيات، وهيئات الأمم المتحدة) أن يأتي مُقدِّشو وأحواتها في العالم، كما يأتي برلين وأحواتها؛ أي يتَّخذها شريكاً، يقيم لرأيها وزناً، ويشدُّ أزرَّ سعيها، بالاستثمار والدعم التقني والتعاون.

ولما كان في سنة ٢٠١٨، أجرت لجنة الإنقاذ الدولية بحثاً على ٢٣ مدينةً مُضَيِّفةً في العالم. وبلغ اختلاف المدن فيه أن استوعب مدناً كأغاديز ونيويورك ومقديشو ومونتريال وجمهورية أباد، ثم دلت نتيجته على أن ١٩ مدينة من مدنها أثرت مشاركة المجتمع الدولي لكي تركب ما يعرض لها من تحديات الهجرة. ولكنَّ يُحتَاج في هذه المدن وما يماثلها إلى مزيد عملٍ حتَّى يُضَمَّنَ لحكومات المدن أن تدعمها الجمعيات الإنسانية بالمشاركة والموارد. وهذا يعني، من الوجهة العملية، ألا يُقتصر على إحضار كرسى للمدن تجلس عليه إلى طاولة مناقشة السياسات العامة، بل يتجاوز ذلك إلى الاستثمار في المُدن من حيث هي شريكاً بالسواء، فيما يُستجاب به اليوم للتَّهْجِيرِ، وتمكينها من وضع تخطيطٍ للنمو ولما قد يحصل من تهجير في مستقبل الزمان.

كامبِلا مثلاً

لنأخذ على سبيل المثال كامبِلا، فهي عضوةٌ في مبادرات دولية، كمجلس رؤساء البلديات المعني بالهجرة، والحلف العالمي لمعالجة الأزمات الحضرية، ولكنَّ عهدَ الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنساني جدُّ قريبٍ نظرهما إلى مجلس إدارة كامبِلا، واسمه سلطَةَ العاصِمة كامبِلا، على أنه شريك قادرٌ على تأدية ما عليه من وظائف بنفسه.

الاختصاصات بين الهيئات الدولية الرئيسية ومكتب رئيس الوزراء الأوغندي، وركزها في مناطق معينة بحيث لا تحصل الفائدة من كل اختصاص، ثم الرأي المتكرر سماعه بين مزاولي العمل الإنساني من أن إقامة المشاركة مع حكومة المدينة تقتضي عملاً زائداً ومجازفةً بجودة البرامج، ولكن ليست هذه المصاعب مستعصية على المعالجة. إذ تُظهرُ المشاركة الناجحة في غير مُدن نتائجَ حسنة، ومن ذلك المشاركة التي بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبلدية أئينا، وفيها برنامجٌ تعاوني تحصل منه إسكان ٤٠ ألف لاجئٍ في الحَضْرَى. ومثل ذلك من المشاركة الأوروبية والأمريكية كثيرٌ، فبرجوا أن تقوم مثل هذه المشاركة في كامبالا، لا بل فيها وفي كل المدن المضيفة التي لها إلى المشاركة حاجةٌ ضروريةٌ.

إرشادُ الجهاتِ الفاعلةِ الدوليةِ

لما كان مؤلفي المقالة تجارب في سلطة العاصمة كامبالا وفي المجتمع الدولي، وأردوا فيما يلي توصياتٍ للجمعيات الإنسانية الدولية، ومنها المزاوون والمناحون:

١. إقامةُ مُشاركةٍ مع حكوماتِ المدنِ سياسياً وعملياً

- وهذا يقتضي أن يتحاور الموظفون الميدانيون هم والسلطات البلدية المحلية، لينظروا: هل من مَوْضِعٍ للتعاون الجادّ المفيد في الأمكنة التي يشترك طرفا التّحاور في ابتغائهما إحداثَ تغييرٍ حسنٍ فيها؟ وينبغي أن يُجاوِزَ التّحاور الاجتماعات الرسمية والورش، ليصل إلى حيثَ نصيرُ زيارةً المتحاورين بعضهم بعضاً زيارةً غير رسميةً أمراً مقبولاً، فيقول العادة في العمل الجماعي، ويصير تشارك المهارات مستمراً.
- وأن يُخصَّصَ ٢٥٪ من تمويل المِنَحِ المتعلقة بالتّجسير الحضري، للتعاون مع حكومة المدينة أو لتعزيز القدرات المحلية أو أو لكلا الأمرين معاً، وذلك مجازةً لما تُلزِمُهُ الصفقة الكبرى.
- وأن تُشَمَلَ حكوماتُ المدن من حيث هي من صُلبِ الأُسُسِ في تنفيذ الاتفاقيات الدولية، كأهداف التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، والإطار المرتبط به وهو إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين.

٢. استعمال التّدخلاتِ الإنسانيةِ لدَعْمِ نتائجِ الإجماعِ الحضريّ

يجب على الجمعيات الإنسانية أن تُعيد النظر، في أن التّدخل الذي داعيه إنساني، هو موردٌ من موارد معالجة المشكلات الحضريّة، التي استفحلت بسبب التّجسير، لا أن تدفع بالبرامج إلى مواضعٍ خاصّةٍ بقطاع معين، مُنفردة لا تُشرك في أمرها أحداً. وهذا يعني

غير النظامية أو في هذه وتلك جميعاً، حيث يسكن نحو من ٣٢٪ من أهالي المدينة، وقدّر في تقرير حديث أن زهاء ٦٦٪ من هؤلاء السكان لاجئون، وهذه النسبة أعلى من معدّل المدينة كلها. ثم إن جميع ساكني هذه المناطق المنخفضة المدخول أو غير النظامية، يعانون فقدان الطمأنينة، وقلة الفرص الاقتصادية، وسوء تدابير حفظ الصحة العامة. وهم أيضاً أكثر عُرضةً من غيرهم لصروف المناخ، كالفيضانات أو درجات الحرارة الشديدة، على الرغم من أن تقليات المناخ، في حال كثيرٍ منهم، هي أول أسباب تهجيرهم.

ولقد زادت سلطة العاصمة كامبالا، منذ أول مشاركة بينها وبين لجنة الإنقاذ الدولية في ٢٠١٧، التنسيق بينها وبين شركائها في قطاع العمل الإنساني والقطاع الإيماني والقطاع الخاص، وذلك لتدعم من يسكن المدينة من مهّشّين ومهّجرين، بغير نظر إلى وضعهم القانوني من حيث الهجرة. وترفع المدينة رايةً كتبت فيها 'كامبالا لكل الناس'؛ لا سيما وقد أنشأت منتدى التنسيق في كامبالا لمعالجة مسائل التّجسير والهجرة ولاجئي الحَضْرَى (وتجده تحت وسم #KampalaForAll forum)، فنهجت في إنشائه نهجٌ مندىّ مثله أنشئ في أئينا. ويجمع المنتدى بين جميع الجهات الفاعلة في الاستجابات لحاجات اللاجئين في المدينة، ومنها الهيئات الحكومية، وهيئات الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة في الميدان الإيماني المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والجهات الفاعلة في مستوى المجتمع المحلي، وذلك للتوفيق بين الاستجابات، وترتيب التّدخلات على حسب أهميتها، والتشارك في المعلومات.

نعم، لسلطة العاصمة كامبالا خطط واضحة غاية الوضوح، في ما ينبغي فعله، ولكن إن لم تُموّل هذه الخطط فلن يكون منها فائدة ولا عائدة. فهمّ المناحين مركزاً اليوم في حيث تكون الحاجات ماسة؛ أي عند حدود أوغندا، وركزهم هناك مُسوِّغ. ولكن خطورة الحاجات البعيدة الأمد هي كخطورة تلك الحاجات الماسّة، ولا طاقة للمدينة بالتصدّي للطوارئ عقوداً من السنين. وتدعو الاستجابة الحضريّة إلى مقارنة إيمانية أطول؛ أي مقارنة تلتفت إلى التصحيح الراسخ، ولا سيما أن تزداد سبل الوصول إلى السكّنتي، والرعاية الصحية، والتعليم، والمعاش، للاجئين وفقراء الحَضْرَى المقيمين في المستوطنات غير النظامية. وينبغي لهذا التصحيح أن يقع من خلال إقامة مشاركة جادة مفيدة مع سلطة العاصمة كامبالا.

ولكن كثيرة هي المصاعب التي يجدها من يريد مشاركة سلطة العاصمة كامبالا مشاركة جادة مفيدة، بل ويقتضي الأمر تصميمياً وكثيراً من الجهد. ومن هذه المصاعب، حُفْزُ المناحين إلى تصويب همّهم نحو خدمات اللاجئين حيث يستوطنون، ثم ازدحام

وَأَنْ يُوَحِّدَ دَعْمَهُ لمجالس قيادة المدن، من غير نظرٍ إلى موقع المدينة.

سامر صليباً

[@samermsaliba](mailto:Samer.Saliba@rescue.org)

مستشار تقنيّ حَصْرِيّ، في لجنة الإنقاذ الدولية

www.rescue.org

إنسنْت سلفر [@InnocentSilver7](mailto:isilver@kcca.go.ug)
مديرٌ مشرُوع، في سلطَةِ العاصمة كامبالا www.kcca.go.ug

١. ذلك ممَّا ضُرِحَ به في ورشة مَرَاوِلي المسائل الحَصْرِيَّة، التي عُقِدَتْ في شهر سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٧، وشاركت لها الإعداد لها لجنة الإنقاذ الدولية.

٢. AGORA (2018) *Understanding the needs of refugees and host communities residing in vulnerable neighborhoods of Kampala*

(فَهْم حاجات اللاجئين وأهل المجتمعات المضيفة المقيمين في الأحياء التي أحوالها مُهلِئَةٌ بكامبالا) bit.ly/AGORA-Kampala-2018

٣. UNHCR (2017) 'Greek Mayors Seek Future Refugee Accommodation Programme Beyond 2018'

(رؤساء بلديات يونانيّون يسعون إلى برنامج إسكان اللاجئين بعد عام ٢٠١٨) bit.ly/UNHCR-Greek-housing-Dec2017

٤. هذه المقالة مَقْبُوسَةٌ من تقرير لجنة الإنقاذ الدولية الذي نُشِرَتْه في عام ٢٠١٨ بدعم من مؤسسة ستي (Citi Foundation)، تحت عنوان الملجأ الحَصْرِيّ: كيف يجري في المدن اليوم إنشاء مجتمعات جامعة لكل ضروب الناس؛ ملاحظة: في التقرير أيضاً توصياتٌ لحكومات المدن ولَمَن في القطّاع الخاص من أصحاب المصلحة المعنّين.

٥. الصفقة الكبرى (The Grand Bargain) <https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain>

اتِّباع مقارنة مجتمعيّة أو مَنَاطِقِيَّة، مُتعدّدة القطاعات، في وضع البرامج، مع إقامة مُشارَكة جديّة مفيدة بينها وبين منظمات أخرى، منها الشركاء غير التقليديّين في ميدان العمل الإنساني والقطّاع الخاص، وذلك لحماية الحقوق المحدّدة للاجئين والنّازحين داخليّاً. ويُعَيَّن في السبيل إلى ذلك ما يلي:

● النّظَرُ في المدينة أو البلدة أفيها خطةٌ رئيسةٌ موضوعة قَبْلًا أم لا؟ وهل من أهداف إتمام مؤثّقة؟ ثم يَعمَل على التوفيق بين كلّ هذا وبين النتائج البرنامجيّة.

● واستعمال الخبرة التقنيّة لمساعدة حكومات المدن عليّ تحسين فهمها لحاجات المقيمين المهجّرين وأولويّاتهم، وفقاً لإجمالي عدد سكان المدينة، ولا سيّما من خلال تحليل السياقات الحَصْرِيَّة، والعَوْن التقنيّ، وتشارِك المعطيات، ثم اتّخاذ هذا الفهم سبباً لضمان أن يَدْرَج السكان المهجّرون والمهمشون في الخدمات المجتمعيّة.

● واتِّباع مقاربات تمويلية قائمة على أساس المناطق، مُنصبة على معالجة التداخل بين التّهجير الحَصْرِيّ والتّهيميش الجغرافي والتوسُّع الحَصْرِيّ.

وبالجملة، فلمعالجة التّهجير الحَصْرِيّ، لا بدّ للمجتمع الدوليّ من أن يُعدّل سنَّه -وطريقة تفكيره- بحيث يُخلّي السبيل للتعاون،